أما في جلسات نقاش الأوراق التي قدمت، والتي أدارتها عضو الأمانة العامة للاتحاد الأخت نهاية محمد، فلوحظ أن النقاشات كانت غنية ومفيدة وجادة، واتضح اهتمام الأخوة الباحثين المشاركين والأخوات بالموضوعات المطروحة وأهمية الخروج بنتائج وتوصيات تساهم في الانتقال بوضع المرأة نحو الأفضل؛ وذلك لتحسين واقعها بمختلف جوانبه. ومن أبرز الموضوعات التي أثارت النقاش حولها موضوعان هما: المرأة وقانون الأحوال الشخصية، لكون التشريع يمس مباشرة، مسألة التمييز ضد المرأة؛ والمؤسسات التربوية ما قبل المدرسة، لأهمية وجود الحضانات ورياض الأطفال بالنسبة للمرأة العاملة، والمرأة المنتظمة في صفوف الثورة. وبعد مناقشة تلك الموضوعات، تبلورت مجموعة من التوصيات المتعلقة بكل موضوع على حدة، وذلك كي تكون هذه التوصيات موضع التحقيق الفعلي والجاد من قبل الاتحاد بالتعاون مع الجهات الأخرى المعنية بتحقيقها.

ومن أبرز تلك التوصيات، في مجال التعليم، إعلان عام ١٩٨٢ عام التعبئة التعليمية لأبناء الشعب الفلسطيني في فلسطين المحتلة وأقطار الطوق (سوريا، لبنان، الأردن) وهذه التعبئة ستشمل القيام بحملة محو أمية شاملة، والسعي إلى فرض الزامية التعليم الابتدائي وبخاصة في مدارس وكالة الغوث وكذلك الزام كافة مؤسسات الثورة بتنظيم دورات مهنية لرفع كفاءة العاملين والعاملات فيها. أما بخصوص المرأة العاملة ومشاركتها في عملية الانتاج، فكانت أهم توصية، هي إيجاد صيغة ملائمة للتنسيق بين الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية واتحاد عمال فلسطين؛ وذلك للعلاقة الوثيقة التي تربط بين نضال المرأة من أجل التحرر والمساواة ونضال الطبقة العاملة السياسي والاجتماعي. ومن التوصيات في هذا المجال أيضاً كانت دعوة الاتحاد العام لعمال فلسطين إلى الاهتمام بتنظيم المرأة العاملة باعتبارها جزءاً من الطبقة العاملة، وتبنيه لمطالبها النقابية والاجتماعية، وبخاصة حق التساوي في الأجور، وحق إجازة الأمومة المدفوعة الأجر، على أن تحدد الاجازة بأربعة أسابيع قبل الولادة وثمانية أسابيع بعدها.

وعلى صعيد الوضع الصحي للمرأة تمثلت أهم التوصيات بتطوير مراكز رعاية الأمومة والطفولة القائمة بحيث تصبح مركز تجمع جماهيري ومركزاً للارشاد الصحي.

أما لجهة المؤسسات التربوية ما قبل المدرسة، فكان التركيز على ضرورة أن تتولى م.ت.ف. كسلطة تنفيذية، مسؤولياتها في مجال تربية الطفولة الفلسطينية ورعايتها، وبخاصة رياض الأطفال(سن ٣ – ٦ سنوات) كمرحلة تعليمية معترف بها، أسوة بالعالم المتقدم. كذلك تم التركيز على توصية للمؤسسات التي تشارك المرأة فيها بنسب كبيرة بضرورة إنشاء دور حضانة تابعة لها لتتمكن المرأة من تحمل مهماتها في المجالات الانتاجية والاجتماعية.

أما الجدل الذي أثير حول موضوع المرأة وقانون الأحوال الشخصية، فقد نتجت عنه توصيات هامة، خاصة انه لوحظ عدم وجود برنامج اجتماعي متكامل وشامل في الثورة الفلسطينية تجري على أساسه توعية الجماهير الفلسطينية وبخاصة فيما يتعلق بقوانين الأحوال الشخصية ووضع المرأة في المجتمع الفلسطيني المقبل.

وقد أوصى المشاركون، بضرورة سحب العلمنة على قانون الأحوال الشخصية باعتبار أن ذلك هو الأمر المنطقي في دولة علمانية يطمح الشعب الفلسطيني في نضاله لتحقيقها، كذلك بضرورة وجود بند ينص على المساواة بين المرأة والرجل في ميثاق م.ت.ف. ونظامها الأساسي.

وقد تم الاتفاق أيضاً على رفع توصية إلى م.ت.ف. تقضي بوضع لوائح تتعلق بوضع المرأة في منظمات المنظمة ومؤسساتها. ويجري تطبيقها، بحيث يتضمن منع تعدد الزوجات بالنسبة للعاملين لهذه المنظمات والمؤسسات والمنتسبين إليها، وكذلك تحديد سن الزواج، للمرأة والرجل، بثمانية عشر عاماً، وبنود أخرى. واتفق على أن تقوم الأمانة العامة للاتحاد بدراسة تلك التوصيات ورفعها إلى الجهات المختصة في منظمة التحرير الفلسطينية لوضعها قيد التطبيق الفعلي.